

## وجهات نظر

### الحكم والحكومة في السلطة الفلسطينية: أزمة المشروع الوطني أم صراع بين "فتح" و"حماس"؟ (حوارات مع عبد الله الإفرنجي وخالد البطش وغازي حمد وجميل المجدلاوي)

#### أجرى الحوارات: أشرف العجرمي\*

منذ أن ظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25/1/2006، بدأ الوضع الفلسطيني يدخل في متاهة سياسية محيرة. وما إن جرى تأليف الحكومة الفلسطينية في آذار/مارس 2006 حتى باتت هذه المتاهة مستعصية تماماً على أي حل. وكان من علامات هذا الاستعصاء انقسام المجتمع الفلسطيني انقساماً حاداً؛ فعلى المستوى السياسي ثمة انقسام بين الرئاسة والحكومة، وفي المستوى القاعدي هناك انشطار بين حركتي "فتح" و"حماس". وكان من نتائج هذا الأمر أن أصبح قطاع غزة تحديداً مسرحاً لعمليات قتالية وثأرية عجيبة وعبثية في آن واحد. وقد تعثرت جميع محاولات السيطرة على هذه الحال المتدهورة حتى جاء اتفاق مكة في شباط/فبراير 2007 ليفتح باباً من الأمل. لكن الأزمة المتמادية تحتاج، في جميع الأحوال، أكان ذلك في وجود اتفاق مكة أم من غير وجوده، إلى تفسير جدي غير ما هو متاح في السجلات اليومية. ولهذا وجهت هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" ثلاثة أسئلة لأربعة قياديين في حركة "فتح"، وحركة "حماس"، وحركة الجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين. أمّا الأسئلة فهي:

(1) كيف تشخّصون الأزمة الفلسطينية الراهنة؟ وما هي أسبابها؟

(2) كيف يمكن الخروج من الأزمة عملياً؟

(3) ما هي آفاق الخروج من الأزمة؟ وما هي فرص النجاح؟

وفيما يلي أجوبة القادة الأربعة.

#### عبد الله الإفرنجي\*

##### الجواب الأول

أعتقد أن هذه الأزمة بدأت عندما وافقت "حماس" على المشاركة في الانتخابات التشريعية من دون اتخاذ السلطة الفلسطينية موقفاً واضحاً في ذلك الوقت، ثم وضع شروط لمشاركة حركة "حماس" في الانتخابات. فـ "حماس" اشتركت في الانتخابات على أرضية اتفاق أوسلو بسلبياته وإيجابياته. ومعنى هذا الاشتراك قبول هذه الاتفاقات كلها بما ترفضه "حماس" وبما لا تقبله. والدليل على ذلك هو موقف حركة الجهاد الإسلامي، التي رفضت المشاركة في الانتخابات لهذا السبب بالضبط، وكل ما يصدر عنها، علاوة على إجاباتها، يقول إن المشاركة في الانتخابات تعني القبول باتفاق أوسلو وهذا صحيح.

يرتبط بهذه النقطة أيضاً أن الإخوة في السلطة لم يلتفتوا إلى هذا الموضوع، وكان همهم مشاركة الفئات الفلسطينية كلها في الانتخابات بغض النظر عن مواقفها. وغض النظر هذا أعفى "حماس" من الالتزام بما ورد في الاتفاق، إذ لم يجر نقاش في هذا الموضوع بشكل واضح وملائم. لذلك عندما جاءت الانتخابات بالنتيجة التي جاءت بها وفازت "حماس" على غير ما توقعته، وعلى غير ما توقعته حركة "فتح"، جعلها هذا الفوز في مواجهة اتفاق أوسلو، وفي مواجهة بين فكرها ونصوص الاتفاق. وأضحى أي تعامل مع هذا الاتفاق يعني تراجعاً من "حماس" أمام كل من كوادرها وأعضائها وقياداتها. لذلك بدأ الصدام الأول مع اتفاق أوسلو ومع جميع الاتفاقات التي وقّعتها السلطة الوطنية مع الدول الخارجية. ولم تأخذ "حماس" بعين الاعتبار في ذلك الوقت أن الدول المانحة كلها جاءت لدعم السلطة ومساعدتها ومساندتها بناء على اتفاق أوسلو. وبالتالي إذا تم الإخلال بهذه القاعدة فهي غير ملزمة بالتعامل مع هذه المؤسسة التي ترفض الاعتراف بالاتفاقات السابقة.

هناك نقطة أخرى هي أن "حماس" كانت منذ البداية تنظر إلى السلطة على أنها سلطة غير وطنية. وعندما وصلت إلى السلطة، التي هي السلطة السابقة نفسها، أصبحت هذه السلطة وطنية. وهذه نقلة لم تكن "حماس" مهيأة لها قط. وقد عقد الأمور عدم وجود حوار فلسطيني - فلسطيني. فهناك لقاءات وحوارات بخطوط متوازية لا تلتقي، أي حوار الطرشان. وكل طرف يحكي ما يريد ويعود إلى أفكاره ومواقفه ليتمسك بها. وبالتالي فالقواسم المشتركة التي كانت تصل إليها المنظمات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية عندما كنا في الخارج ما عادت ممكنة في المرحلة الجديدة.

هذه الأمور كلها قادت إلى التشنج. وقامت "حماس" بتحميل الرئيس أبو مازن وحركة "فتح" المسؤولية عن حصار الحكومة الفلسطينية، وهذا ليس دقيقاً، بل ليس صحيحاً على الإطلاق.

والمسألة الأخرى أيضاً هي أن خسارة "فتح" غير المتوقعة خلقت في الجسم التنظيمي للحركة ردة فعل وزلزلاً أشبه بـ "تسونامي". وهذه الهزة قلبت البنية الفتاوية بصورة كبيرة جداً، وأنتجت خلافاً في التعامل مع هذه الحالة. وظهرت توجهات متعددة داخل "فتح" تتعامل كل على حدة مع الحالة الجديدة. فالقسم الأعظم رفض المشاركة في الحكومة، وهذه النقطة كان يجب عدم التسرع فيها، إذ كان لا بد من أن تقترح "فتح"، حتى لو خسرت الانتخابات، البدء بحوار عميق ومعقد مع "حماس" وتجبرها على الائتلاف، ذلك بأن الائتلاف في هذه الحالة، بخسارة هنا أو هناك في هذه الوزارة أو تلك، أفضل من الوضع الحالي. وقد قامت "فتح" انطلاقاً من المبدأ الديمقراطي بتسليم السلطة كاملة لحركة "حماس"، ومنحتها الفرصة للاستفراد بكل شيء لمصلحتها. وهنا بدأت "حماس" تتعامل مع الوضع من وجهة نظر حزبية وفئوية من دون الأخذ بعين الاعتبار أنه لا بد من إيجاد قواسم مشتركة مع حركة "فتح" ومع التنظيمات الأخرى.

وزاد في تعقيد الأمور أن "حماس" منذ أن ألقت الحكومة الفلسطينية، ووجهت بالرئيس من الولايات المتحدة الأميركية، ومن إسرائيل التي هي طرف في اتفاق أوسلو، ومن الدول المانحة. وهذا الأمر زاد حالة التشنج التي انعكست على العلاقة بين "فتح" و"حماس"، وقادت إلى صدامات دموية بين التنظيمين. تعتبر هذه الصدامات شيئاً جديداً في الساحة الفلسطينية، وإراقة الدم الفلسطيني مسألة غير مقبولة.

داخل حكومة "حماس" بدأت تتشكل قوى وضعت أولوياتها في المحافظة على السلطة التي تقودها الحركة، ورفضت التنازل في أي موضوع، وحاولت الاستفراد بالمناصب في الوزارات من مدير فما فوق. وساهم هذا كذلك في زيادة حدة التشنج والتوتر بين "حماس" و"فتح" والذي أدى، بدوره، إلى الصدام الدموي.

إننا في "فتح" كنا دائماً نرفض الاقتتال الفلسطيني، وكنا نقوم بالتنازل لكل الفصائل، على حساب مصلحة الحركة، كي تبقى داخل المعادلة الفلسطينية. وأعتقد أن "حماس" انطلقت من منطلق أناني، ولم تتعامل كما تعاملنا نحن في الساحة الفلسطينية، ولذلك تعمقت التوترات والاحتقانات التي قادت إلى إراقة الدماء بيننا وبينها. وهذا أمر مؤسف ما كان يجب أن يحدث في الساحة الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى تأثير الأطراف الإقليمية في الوضع الفلسطيني فأبدأ بإسرائيل التي، بلا شك، ارتاحت لأنها تنصلت من الالتزامات كافة تجاه السلطة، ووجدت مبرراً لذلك، وبدأت تتصرف بشكل أحادي الجانب، وتبرر هذا المسلك أمام العالم. وهذا أعفاهها من تلبية ما هو مطلوب منها في كثير من القضايا. وأخذت تستغل هذه الحالة كي تقوم بتهويد القدس بشكل مكثف، وتستمر في بناء الجدار بصورة سريعة، وتوسع المستعمرات. وانعكس هذا بشكل سلبي كبير جداً علينا جميعاً. ولم نستطع أن نضع في مقابله سياسة فلسطينية مشتركة مبنية على أساس نضالي لمقاومة هذه المخططات. وبالتالي كانت إسرائيل هي الراجح في هذه المعادلة.

إيران لها سياساتها وهي تتعاون مع حركة "حماس". لكن المشكلة هي لدى الحركة التي وافقت على الاشتراك في المعركة الانتخابية على أساس اتفاق أوسلو والتزمت وقف إطلاق النار التزاماً كاملاً، وفي الوقت نفسه بقيت تحمل الشعارات الأخرى التي تتبناها إيران ودول أخرى في المنطقة.

أنا لست مع تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى جبهات. نحن نريد استقلالية القرار الفلسطيني، ونريد أن يقف العمق العربي والعمق الإسلامي والعمق العالمي والدولي مع مطالب شعبنا، وأن يدعم منظمة التحرير الفلسطينية. وإيران موجودة وتوافق على دعم الشعب الفلسطيني، لكنها في الوقت نفسه تدعم فكرة الكفاح المسلح. فهناك كفاح مسلح مشروع ضد الاحتلال، وثمة كفاح مسلح يعرض المشروع السياسي للخطر. ونحن في منطقة لا يوجد فيها استقلال كامل حتى لدول لها حدود وعلم وجيش ونظام منذ عشرات السنين. وسياسة إيران في المنطقة تختلف عن

سياستنا، وبرنامجها يختلف عن برنامجنا، وإذا كنا لا نستطيع أن نرسم سياسة لهذه الدولة، فنحن نسعى لكي لا تكون إيران في الصف الآخر ضد التحرك الفلسطيني، ولا نريد أن نخسرها أو نخسر سورية.

الأطراف الدولية، مثل الولايات المتحدة الأميركية والدول المانحة، أثرت سلبياً. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تصرفت من خلال المنظور الإسرائيلي، وانحازت إلى وجهة النظر الإسرائيلية انحيازاً كبيراً، وأخلت أيضاً بالعملية الديمقراطية التي تبنتها، والتي تعني بالضرورة قبولها التعامل مع ما أفرزته الانتخابات. إلا إن رفضها التعامل مع حركة "حماس" ووضع شروط عليها أضراً بالعملية الديمقراطية التي بدأناها بشكل جيد ومارسناها بنزاهة وشفافية. وعدم قبولها بهذا الموضوع أوقف عجلة الديمقراطية عن التحرك والسير قدماً، وجعل "حماس" تنزلق إلى الاقتتال الداخلي.

أمّا الدول الأوروبية المساهمة والمشاركة التي التزمت قرار الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل فكان عليها أن تبذل جهداً لدعم الديمقراطية الفلسطينية كي تستطيع "فتح" أن تنهض من جديد بشكل ديمقراطي وليس بشكل عسكري من أجل أن تسترد قوتها، وكذلك تسترد وضعها من خلال إجراء انتخابات جديدة تعود فيها الحركة لتشكيل العمود الفقري للمسيرة الفلسطينية والبرنامج الوطني الذي جرى الاتفاق عليه.

يجب عدم إغفال ما حدث لمؤسستنا. فمنذ سنة 2000، بعد فشل محادثات كامب ديفيد التي رعاها الرئيس بيل كلينتون، دخلنا مرحلة جديدة. هذه المرحلة بدأها شارون بدخوله المسجد الأقصى. والزيارة هذه التي كانت بالنسبة إلى الفلسطينيين اغتصاباً للأماكن المقدسة قادت إلى بداية الانتفاضة وردات الفعل الإسرائيلية عليها، وخصوصاً ردات فعل براك نتيجة عدم التجاوب مع مطالبه في كامب ديفيد. وقد عدنا إلى الصراع المسلح، الذي استمر منذ سنة 2000 حتى هذا التاريخ. لذلك في هذه الأعوام السبعة كانت الهجمة الإسرائيلية كلها على السلطة الفلسطينية، وعلى المؤسسات التي قامت السلطة ببنائها بمساعدة الدول المانحة. وكان حجم الدمار الذي قامت به إسرائيل كبيراً إلى درجة أنه بلغ 20 مليار دولار تقريباً. كذلك هناك محاصرة الأخ الرئيس أبو عمار في المقاطعة، وخروجه منها إلى المستشفى واستشهاده هناك. فهذه الأمور كلها التي مارستها إسرائيل أدت إلى أنه عندما جاءت "حماس" إلى السلطة كانت كل أجهزتنا مضروبة. فقد كانت "حماس" تمارس الكفاح المسلح ضد إسرائيل على الرغم من وجود السلطة وأجهزة أمن السلطة التي لم تكن قادرة على الوقوف ضدها في هذا الأمر.

أمّا كتائب شهداء الأقصى التي كانت تساهم في عملية الكفاح المسلح فكان أعضاؤها في معظمهم من أبناء الأجهزة الأمنية، وبالتالي ضعفت هذه الأجهزة كثيراً، وأصبحت غير قادرة على أداء مهماتها. وبدأ الفلتان خلال الأعوام الفائتة، والآن أخذ شكلاً جديداً خطراً بعد أن تسلمت حكومة "حماس" السلطة. وما كنا نسميه فلتاناً أمنياً في أثناء وجودنا في السلطة لا يقارن بما هو موجود حالياً. فقد كان هناك فلتان يمكن ضبطه، والآن هو مقدمة للاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني.

## الجواب الثاني

لا بد من الاستمرار في الحوار بين "فتح" و"حماس" على أرضية وثيقة الوفاق الوطني، وأن تكون المنظمات الفلسطينية الراغبة في المساهمة في حماية المشروع الوطني الفلسطيني موجودة في هذا الحوار. ومن أجل إنجاحه نحن بحاجة إلى مناخ جديد يختلف عن المناخ الحالي؛ مناخ خال من الاحتقان ويسمح بالتفاهم والحوار الحقيقي الذي يتعرض لنقاط الاختلاف كافة، والذي يقود إلى تأليف حكومة وحدة وطنية يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الشخصيات القادرة الكفوءة التي تساعد في فك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، كما يقود إلى أن تأخذ مؤسسة الرئاسة وضعها الطبيعي. فهي المؤسسة المسؤولة رقم واحد، والرئيس هو المخول بحمل رئيس الحكومة المسؤولية عن البرنامج السياسي الذي يطرحه، والذي يمكن من خلال الحوارات أن يتم التفاهم بشأن النقاط المختلف في شأنها فيه، لكن يجب ألا يكون هناك رأسان لهذه السلطة.

كذلك علينا أن نطور العلاقة مع مصر والرئيس حسني مبارك، ومع جلالة الملك عبد الله الثاني والإخوة في الأردن، وأيضاً مع دول الخليج وعلى رأسها السعودية، ومع بقية الدول العربية من دون استثناء كي تساعد حكومة الوحدة الوطنية المقبلة وتبني برنامجها، بمعنى أن توفر لها شبكة أمان سياسية واقتصادية وأمنية وتدعمها على الساحة الدولية.

كما أنه لا بد من تطوير وتكثيف العلاقة بالدول الأوروبية وبمجموعة الأربعة كي نبدأ مفاوضات الحل النهائي، وألا نترك الموضوع يطول بيننا وبين إسرائيل، بحيث تقوم الأخيرة بفرض سياسة الأمر الواقع وتضم جزءاً كبيراً مما تبقى من حدود 1967.

صحيح أن "حماس" قوة كبيرة ومهمة داخل الساحة الفلسطينية، لكنها لا تستطيع أن تتجاهل المحيط العربي، وفي الطليعة مصر والأردن ودول الخليج. والمساعدات التي جلبها الإخوة في قيادات "حماس" وصلت عن طريق التهريب. وهذا لا يمكن أن يبني بنية تحتية، ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع. كما أن حركة وازراء "حماس" في معظمهم كانت مقيدة ومحدودة في بعض المناطق فقط. وحتى الآن لم يستطيعوا فك الحصار. وأعتقد أنه من الأفضل لهم تأليف حكومة وحدة وطنية. والدلائل كلها تشير إلى أنهم موافقون على الأمر ومتجهون نحوه. ونتمنى أن يتم الإسراع في التوصل إلى الاتفاق والوفاء من أجل أن نخرج من هذا المغطس الذي له آثار مدمرة على الشعب الفلسطيني.

نحن في "فتح" بدأنا عملية كبيرة على صعيد ترتيب أوضاعنا الداخلية، منذ بداية الهدوء الذي تلى عملية الانتخابات للمجلس التشريعي (منذ انتهاء الصدمة الأولى وآثارها). وقد اتفقنا على عقد المؤتمر السادس وإجراء انتخابات في كل المناطق والأقاليم التنظيمية لحركة "فتح" لانتخاب القيادات. وشعرنا في الفترة الماضية بأن جسم "فتح" مهمل، وكان معتمداً على السلطة أكثر من اعتماده على التنظيم. وبالتالي قمنا بمحاولة جبارة لإجراء انتخابات ناجحة في قطاع غزة.

كما قمنا بتثبيت مبدأ الانتخابات داخل الأطر التنظيمية للذهاب إلى المؤتمر السادس، كي ننتخب المؤسسات كافة، وخصوصاً المجلس الثوري واللجنة المركزية. وأعتقد أن هذا الموضوع جارٍ. وإن شاء الله إذا وفقنا في هذا الموضوع فسيعد المؤتمر السادس سنة 2007، ربما في الصيف، وعندئذ تكون "فتح" وضعت قدمها على أرضية صلبة جديدة لاستكمال مشروعها الذي بدأته منذ سنة 1965.

الآن هناك محاولات جادة لإعادة ترميم البيت الفتاوي بشكل أفضل مما كان عليه في الماضي. وقد ظهر ذلك في الاحتفال بالذكرى 42 لانطلاقة "فتح" في قطاع غزة، حيث كان هناك نحو 500.000 شخص من أبناء شعبنا خرجوا في نوع من التأييد العفوي لهذه الحركة التي افتقدوها لأنهم أحسوا بالخطر المحدق بها، وبالتالي بالشعب الفلسطيني. ولهذا جاءت هذه المسيرة، على الرغم من المطر ومن الأوضاع الجوية السيئة وغير الملائمة، من أنجح التظاهرات والمسيرات التي جرت في القطاع في الوقت الحاضر، وكذلك المسيرة التي تمت في 11/1/2007 في الضفة الغربية والحشد الهائل هناك، فهي دلالات كلها على أن حركة "فتح" لا تزال محتضنة من الجماهير. أما على مستوى الأجهزة الأمنية فهناك محاولات جادة لبناء أجهزة أمنية وطنية. وبالنسبة إلى الأجهزة التي تقع تحت مسؤولية الرئيس ستقوم مؤسسة الرئاسة بإعادة ترتيبها وتأهيلها بسرعة.

### الجواب الثالث

نحن كفلسطينيين تعودنا على التفاؤل، بل أدمناه، ولا نستطيع أن نرى الأمور بمنظار سوداوي، أو أن ننظر إلى المستقبل بنظارة سوداء. إننا نعلم بأن خصومنا كثيرون وأقوياء ولهم نفوذ رهيب في المنطقة والعالم. ولهذا نسعى بكل جهد وجدية لإعادة اللحمة داخل المجتمع الفلسطيني، ولتعميق الوحدة الوطنية، ولترتيب أولوياتنا كي نخطو خطوات في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية، خطوات ثابتة سريعة، وألا نترك المسألة للمفاوضات الجانبية أو الأبواب المغلقة أو لمفاوضات لا نعرف نهايتها. وهناك مسألة مهمة نركز عليها هي عدم القبول بالدولة ذات الحدود الموقتة، لأن قبولها يعني استمرار التجزئة وقيام سلطة أو دولة فلسطينية غير قابلة للحياة وغير قادرة على البقاء. ومن مصلحة حركتي "حماس" و"فتح" والشعب الفلسطيني أن يتم الوفاق والاتفاق، وألا نؤخر عملية هذا الوفاق على أرضية البرنامج الذي تضمنته وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى).\*

(\* ) محلل سياسي فلسطيني وكاتب في صحيفة "الأيام" (رام الله).

(\* ) عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" (غزة).

## خالد البطش\*

### الجواب الأول

في الواقع بدأت الأزمة على الساحة السياسية الفلسطينية منذ فترة طويلة، منذ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية سنة 1967. لكن آخر أزمة حقيقية بدأت بعد الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير من السنة الماضية، عندما فازت حركة "حماس" بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، ومن ثم قامت بتأليف الحكومة الفلسطينية، وعندما رفض المجتمع الدولي أن يعترف بهذه الحكومة وقرر الحصار ومنع تحويل الأموال، وكذلك منع الاجتماع بوزراء الحكومة الفلسطينية ومسؤوليها، وعندما استجاب، للأسف، بعض الدول العربية لهذه المطالب الغربية، ولا سيما الأميركية والإسرائيلية والأوروبية، ومنع لقاء وزراء الحكومة تحديداً مع بعض الوزراء العرب، وحتى منعوا من زيارة عدد من الدول العربية. من هنا بدأت الأزمة الواقعة على الشعب الفلسطيني على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو ما أفرز، في نهاية المطاف، اتهامات متبادلة بين حركتي "حماس" و"فتح" عن سبب الحصار وبشأن مسؤولية أطراف فلسطينية عنه ومساهمتها فيه، الأمر الذي أوصل الساحة الفلسطينية إلى فترات سود من الاقتتال الداخلي بين الحركتين راح ضحيته العشرات من أبناء شعبنا الفلسطيني.

نحن نعتقد أن اتفاق التسوية السياسي، الذي عرف باتفاق أوسلو والذي لم يعط الشعب الفلسطيني حقه الكامل في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ولم يحل قضية اللاجئين، هو الذي أفرز هذه الخلافات، وكذلك الصراع أو النزاع الداخلي الذي تجلى، في نهاية المطاف، في نزاع بشأن السلطة؛ صراع بشأن استمرار السلطة أو إنهائها؛ صراع بشأن إنهاء "حماس" أو بقائها، وبشأن إنهاء "فتح" أو بقائها.

لم يكن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى هذا النزاع، وأعتقد أن الخسائر التي أصبنا بها مؤخراً كلها صبت في خانة الاحتلال الإسرائيلي. ولم يقدم النزاع شيئاً للقضية الفلسطينية، وإنما على العكس قدم الكثير لأولمرت وللصفوي الداخلي، بينما تراجعت قضيتنا الفلسطينية إلى الخلف مسافات طويلة.

الأزمة لا تزال مستمرة. ونأمل بأن يتم التوصل إلى اتفاق أو حل. وهنا تكمن أهمية الحوار الوطني والتلاقي من أجل التوافق على برنامج عمل مشترك لسنة 2007، وعلى برنامج مشترك عام.

من المؤكد أن أول أسباب الأزمة هو الحصار الذي أفرز خلافاً داخلياً. فالحصار الذي وقع على الشعب الفلسطيني هو الذي دفع الأطراف الفلسطينية إلى تبادل الاتهامات عن الشريك فيه ومن معه ومن ضده. ولم يستطع الطرفان "حماس" و"فتح" أن يفكوا الحصار فتقاتلا للأسف الشديد. وبسبب عدم القدرة على فكه والخروج من الأزمة الراهنة وجداً أنه من الأسهل لهما أن يقتتلا، وهكذا أصبح الاقتتال أسهل وأفضل من رفع الحصار وهذه مأساة كبيرة.

كان من الطبيعي عندما خسرت "فتح" انتخابات المجلس التشريعي ألا تفضل نجاح "حماس" في المواقف التي فشلت هي فيها. و"فتح" لا يسرها أبداً نجاح "حماس" والعكس كذلك صحيح. وبدأت الأزمة الحقيقية بإعلان الحصار، عندما جاع الشعب وفشلت السلطة و"حماس" و"فتح" ومعها كل القوى السياسية في فكه عن طريق إعادة ضخ الأموال إلى الداخل الفلسطيني.

لا يمكن استثناء اشتراك "حماس" في الانتخابات التي مرجعيتها اتفاق أوسلو من دون أن تكون مستعدة لذلك، إذ كان واضحاً أن سقف السلطة هو الاتفاق ومعطيته اللذان لا يسمحان لأحد بأن ينشئ دولة فلسطينية كاملة السيادة، وبالتالي قيدها السلطة. وعندما اشتركت "حماس" في السلطة طالبناها، أي الجهاد الإسلامي، بعدم تأليف الحكومة وتركها لجهاً أخرى، والاكتفاء فقط بالبقاء في المجلس التشريعي. لكن رأي "حماس" كان مخالفاً، واعتقدت أن في إمكانها تحقيق تقدم سياسي في نقطة من النقاط.

لكن هذه السلطة بمعطياتها ومحدداتها محكومة، في نهاية المطاف، بسقف اتفاق أوسلو الذي لا يتيح لحكومة "حماس"، ولا لحكومة أي فصيل آخر الخروج عن هذا الإطار أو اختراق هذا السقف السياسي. لذلك لا يعطي الاتفاق الشعب الفلسطيني أو السلطة صلاحيات السيطرة الكاملة. وعلى من يشترك في السلطة ويؤلف الحكومة أن يعترف بأن لهذه السلطة مرجعية هي اتفاق سياسي يسمى أوسلو. وكل ما يمكن أن يمنحه هذا الاتفاق هو سلطة فلسطينية مسؤولة عن إدارة الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وربما في القدس الشرقية. أعتقد أن "حماس" كانت تدرك ذلك عندما دخلت هذا المربع السياسي، وكان عليها ألا تؤلف هذه الحكومة لمصلحتها ولمصلحة الشعب الفلسطيني.

لكن "حماس" اشتركت في السلطة ولم تغير خطابها السياسي إلى خطاب سياسي جديد. ومن لا يدفع الاستحقاقات سيواجه أموراً أخرى، وسيضطر إلى دفع الثمن بالحصار والجوع. وهذا ما حدث في هذه المرحلة. وكنا في غنى عن كل هذا لو أن أشقاءنا في "حماس" اعتذروا عن تأليف الحكومة.

ربما لم يكن مخطط "حماس" أن تذهب إلى حسم السلطة عن طريق القوة. إذ عندما بدأت تتحرك لإنجاح الحكومة اصطدمت بعقبات كبيرة، ولم يمنحها المجتمع الدولي المجال لإثبات قدرتها على الإدارة، ولم يعطها الفرصة كي تنجح أو تفشل، فحاصرها مسبقاً وكان هذا خطأ كبيراً، إذ كان عليه أن يمنحها الفرصة الكاملة ثم يحكم عليها. أما أن يستبق هذا بحصار ظالم وبممانعة ورفض وبمنع حركة الوزراء والمسؤولين وعدم استقبالهم فهو ظلم للحكومة على الرغم من قناعاتنا بأنه لن يعطيها شيئاً. وهذا في الواقع وفر على "حماس" التجربة، وفي إمكانها أن تقول إنها لم تحكم ولم تعط الفترة الكافية التي تؤهلها لقيادة الشعب الفلسطيني، ومن حقها أن تقول ذلك.

مع ذلك إن فكرة إدارة برأسين جربها أبو عمار في الماضي ولم ينجح فيها بسبب تراكم الفساد الإداري. والآن لا أعتقد أن من مصلحة "حماس" أن تجرب ذلك. وعلى ما يبدو يريد بعض الأطراف الفلسطينية أن يجس قوته وقوة خصمه كي تبني على ذلك سياسات مقبلة. ومن أجل أن تحدد لاحقاً موازين قوى سياسية جديدة، وهذا مدخل مغلوط فيه على العموم ولا يخدم الشعب الفلسطيني. ومن يذهب إلى جس أو قياس القوة عليه أن يعرف أنه سيخسر مهما يكن اسمه أو حجمه، لأن الانزلاق إلى اشتباك داخلي، في نهاية المطاف، هو خسارة كبيرة، والشعب الفلسطيني لن يقف صامتاً إلى الأبد عن أي طرف استباح الدم الفلسطيني، سواء أكان هذا الطرف "حماس" أم "فتح" أم الجهاد. وهذه مسائل معروفة، فمن يذهب إلى الصدام الداخلي عليه أن يعرف أن مصيره هو الانتهاء والفشل. ولم يشهد التاريخ قوة سياسية مارست الحرب الأهلية واستمرت طويلاً. أنظر إلى الصومال وأفغانستان والتجارب كثيرة. لذلك تجربة الصدام الداخلي مضرّة بالشعب وتخدم إسرائيل وستضر "حماس" و"فتح" حتماً. والأطراف التي تذهب إلى جس القوة يبدو أنها تفعل ذلك من أجل مواقف سياسية مستقبلية، بحيث تحدد قوة كل فريق، ومن هو الذي يستطيع فرض موقف سياسي على الساحة الفلسطينية.

لا علاقة للدول الخارجية بما يجري عندنا. ولو كان ذلك صحيحاً لقلنا إن "حماس" وضعت نفسها في محور سورية وإيران، وإن أطرافاً أخرى وضعت نفسها في محور أميركا وإسرائيل. ويجب ألا نظلم الناس، لا هذا في محور إسرائيل وأميركا ولا ذلك في محور إيران وسورية، والشعب الفلسطيني كله محور واحد. لكن كما تعرف إن الظلم الأميركي والإرهاب الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، وظلم شعبنا وتهجير وترحيله عن أرضه أمور كلها دفعته للبحث عن أي أمل في العالم العربي وغير العربي كي يقف معه.

في الماضي كان الشعب الفلسطيني يعلق آمالاً على الاتحاد السوفياتي وهو ليس مسلماً ولا عربياً، ويحمل فكراً ماركسياً. وكنا نرى فيه صديقاً وحليفاً للفلسطينيين. وعندما نرى الآن في إيران حليفة وصديقة للقضية الفلسطينية، لا يعني هذا أن الناس سيكونون ماركسيين أو فرساً، وإنما هم يبحثون عن دعم القضية الفلسطينية. وعلاقة كل طرف بالأطراف الدولية هي بقدر قرب أو دعم هذا الطرف للقضية الفلسطينية.

من هنا لا نعتقد أن هذا هو السبب، وإنما السبب هو ظلم أميركا وإسرائيل وعدم إعطاء الشعب الفلسطيني حقه. لقد وقّع أبو عمار اتفاقاً مع اليهود على أساس تسوية سياسية، وفي النهاية حاصروه في رام الله وقتلوه. وجاء أبو مازن كقيادة براغماتية أو قيادة بديلة كما قال بوش - قيادة جديدة تحظى باحترام الغرب، ولم يأخذ أبو مازن شيئاً من الغرب. وبالتالي فقد الناس ثقتهم بأميركا وحلفائها، ومن ثم بدأوا يبحثون عن مقدم العون. وعندما يبخل العالم كله على إسماعيل هنية بـ 40 مليون دولار، يذهب إلى إيران ليأتي بربع مليار دولار والفارق كبير.

## الجواب الثاني

الخروج من الأزمة ممكن عبر تحمل الأطراف الفلسطينية لمسؤولياتها، ولا سيما حركتي "حماس" و"فتح". ربما يكون هذا من خلال مؤتمر حوار وطني مباشر، أو من خلال لقاء مباشر بين أطراف متنازعة على الساحة الفلسطينية، يتم فيه تحديد برنامج مشترك وأجندة سياسية فلسطينية، وأيضاً نضع فيه جدول أعمال كما نريد. ثم نبدأ حواراً وطنياً نناقش فيه التفصيلات كافة، وتشترك فيه "حماس" و"فتح". ويمكن الالتقاء على برنامج إجماع وطني من أجل تأليف حكومة وحدة وطنية، وهناك أوراق كثيرة قدمت.

نحن في الجهاد الإسلامي اختلفنا مع وثيقة الأسرى التي لم توقعها حركة الجهاد. لكنها تصلح، وفقاً لما سمعناه من "فتح" و"حماس"، أن تكون أساساً لحكومة الوحدة الوطنية. ولا حل أمام "فتح" و"حماس" إلا بتأليف حكومة

وحدة وطنية يتفق عليها الفرقاء كافة. فالانتخابات لن تشكل مخرجاً، لأنه لو أُعيد انتخاب حركة "حماس" مرة أخرى ماذا سنفعل؟ هل ستقبل "فتح" وأبو مازن والآخرين والمجتمع الدولي ويرفع الحصار، هذا احتمال. أما الاحتمال الآخر فهو أن تفوز "فتح" في الانتخابات بأغلبية مطلقة. عندئذ هل ستقبل "حماس" بنتائج الانتخابات، وهل ستسلم بها؟ ألا يمكن أن تشكك فيها وتقول إنها مزورة وأقصتها عن السلطة وبالتالي ستعتمد إلى إعاقة مشروع حكم "فتح"؟ إننا، الانتخابات في هذه المرحلة لن توصلنا إلى شيء، وما يوصلنا إلى حل هو التوافق الوطني، وتأليف حكومة وحدة وطنية من "حماس" و"فتح" وأية فصائل توافق. طبعاً، نحن كحركة جهاد إسلامي لن نشارك، لكن هذا ربما يشكل مخرجاً من الأزمة. إننا نقوم بدور كبير في الوساطة بين الأطراف الفلسطينية المتصادمة، وهناك أيضاً وسطاء عرب وغيرهم.

### الجواب الثالث

فرص الاتفاق كبيرة، وخصوصاً بعد أن جربت "فتح" و"حماس" الصدام في الشارع، ورأى الكل مدى الخسارة التي منيت بها القضية الفلسطينية، كما رأينا بشاعة الحرب الأهلية والاحتلال الداخلي. والآن لا يوجد خيار آخر سوى التوافق، لأن ما حدث يوم عيد الأضحى المبارك في 2007/7/1 من قتل وتدمير واستباحة للحرمات، وما جرى بعد ذلك بين الطرفين، كفيل بأن يعيد إليهما صوابهما. وبالتالي فالفرصة كبيرة ولا سيما أن الحركتين أعلنتا قبولهما بالحوار والتوافق، وباللقاء بين عباس وهنية، وأيضاً بالحوار الثنائي بينهما أو الحوار الوطني العام. إن الطرفين أصبحا مستعدين للذهاب إلى تفاهات بشأن موضوع الحكومة، وهناك مؤشرات إيجابية على ذلك. أعتقد أنه يوجد أمل كبير، وأن الطرفين أخذوا العبرة بعد حمام الدم المؤسف.▪

(\*) أحد القادة في حركة الجهاد الإسلامي (غزة).

## غازي حمد\*

## الجواب الأول

أعتقد أن الأزمة ليست منفصلة عن التاريخ الطويل الذي كان بين حركتي "حماس" و"فتح"، لكن على امتداد السنوات الماضية تعززت كثيراً السلبيات والإيجابيات على حد سواء. وكانت لغة المنافسة القوية، سواء أكان على المستوى السياسي أم الاجتماعي أم النقابي أم على مستوى الانتفاضة، هي السائدة طوال الوقت. وأخذت هذه اللغة أحياناً أبعاداً حادة بين الطرفين. ومنذ بداية الثمانينيات حتى الآن لم تنشأ علاقة طبيعية جيدة بينهما. وكان هذا الأساس لكثير من المشكلات الموجودة، فتراكمت سلبيات كثيرة، أخذ بعضها طابع المواجهة المسلحة، ومنها ما كان في الثمانينيات، ومنها ما كان في التسعينيات، ثم انتقلت إلى السنوات الحالية. وبالتالي لم تنشأ علاقة قائمة على التعاون وإيجاد أرضية للرؤية السياسية المشتركة، ربما لأن "حماس" كانت مقتنعة بموضوع المقاومة، وكانت "فتح" تنحى المنحى السياسي، ولم يكن هناك نوع من الالتقاء. واللقاءات التي كانت بينهما اهتمت بحل المشكلات وترحيل الأزمات.

طبعاً، تطور الأمر بعد ذلك وخصوصاً بعد تغير الميزان السياسي وبروز "حماس" كقوة كبيرة خلال الانتخابات، فتعمقت المشكلات أكثر من السابق وبرزت مسألة الحكومة والرئاسة بين "فتح" و"حماس"، ودخلت الأجهزة الأمنية على الخط، وأصبحت الرؤية السياسية على المحك، وكذلك الملف الداخلي والعلاقات الدولية. وبالتالي أصبح هناك قضايا كثيرة عمقت السلبيات أكثر من الإيجابيات. ومن هنا، انعكس ذلك على الواقع الفلسطيني وأوجد أزمة كبيرة بين الطرفين تشعبت لتشمل المجموع الوطني الفلسطيني.

اشتركت أطراف أخرى في الأزمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، منها مؤسسات ونقابات وجمعيات ووسائل إعلامية ومؤسسات الحكومة ومؤسسات الرئاسة والمجلس التشريعي. وقد دخلت الفصائل في إطار المجموع الوطني من خلال المشاركة في التهدئة أو الوقوف إلى جانب طرف ضد طرف آخر، الأمر الذي فاقم الأزمة. أستطيع أن أخص الأزمة القائمة في ثلاث نقاط هي:

- عدم توحيد الرؤية السياسية بين الأطراف الفلسطينية عامة، وبين حركتي "فتح" و"حماس" خاصة.
- الضعف الذي راكمته الحكومات الفلسطينية السابقة والذي أثر في وجود القانون وسلطة القضاء، الأمر الذي انعكس على طبيعة الخلافات. وأعتقد أن فوضى السلاح القائمة كانت جزءاً مهماً من الأزمة التي فتحت الباب أمام عمليات ثار وانتقام وفعل وردة فعل مضادة، وبروز أمور متعلقة بالعشائرية والعائلية والتي عززت الأزمة الداخلية.

- وجود سلطتين، أي ازدواجية السلطة، وهذه الإشكالية كانت قائمة دائماً: "فتح" لها رؤية و"حماس" لها رؤية. فانعكس وجود "فتح" في الرئاسة ومؤسسات السلطة الأخرى سواء أكانت أمنية أم مدنية. كذلك "حماس" لها رؤية وإن كانت أجرت عليها بعض التغييرات بحكم الواقع في الآونة الأخيرة، ويتمثل وجودها في الحكومة وبعض المؤسسات والأجهزة.

والإشكالية ليست في وجود سلطتين فحسب، بل أيضاً في وجود اتجاهين وبرنامجين. وقد ترسخ هذا، إذ كانت "حماس" تتمسك ببرنامج المقاومة، وكانت أم المقاومة وحدها، ولديها رؤية خاصة في موضوع إدارة العمل الاجتماعي والمؤسسات تختلف عن رؤية "فتح". وعندما انتقلت "حماس" إلى الحكم نقلت معها هذه الرؤية. أعتقد أن المشكلة الأساسية الموجودة لم تعد مجرد حديث عن خلاف سياسي. فالأمور تفاقمت وأصبح هناك استخدام للقوة والسلاح، والتشهير الإعلامي والتحريض، الأمر الذي يخرج عن إطار الاختلاف السياسي، إلى درجة أن هناك تعبيراً عن الكراهية والحقد وإلغاء الآخر.

لقد حاولنا أن نوجد قواسم مشتركة بين البرنامجين الموجودين في الرئاسة والحكومة، وواجهنا صعوبة شديدة لأن البيون كان واسعاً، وهناك حسابات لدى حركة "حماس" التي لها تجربة جديدة في الحكم، وهذه لها اعتبار معين.

كما أن "فتح" أصبحت في المعارضة ولم تتعامل بسهولة مع "حماس". لكن ظهر هناك بعض الحقائق التي ترسخت وهو أنه لا يستطيع طرف لوحده أن يقود الحكم. وثبت هذا من خلال التجربة، كما ثبت أن الصراع بين "حماس" و"فتح" يؤدي دائماً إلى خسارة لكليهما وخسارة للقضية الوطنية، وأنه لن يكون هناك فرصة إلا بالاتفاق بين الطرفين.



كان هناك نوع من الحوارات الجدية أحياناً قاربت بين وجهتي النظر السياسية بين "حماس" و"فتح" والقوى والفصائل كافة. وأعتقد أن وثيقة الوفاق الوطني أعطت الاتفاق أرضية جيدة، لكنها تحتاج إلى تفصيل وإلى أدوات وإلى تطوير. وقبل البرامج وغيرها نحتاج إلى بناء جسر من الثقة بين الحركتين. فقد اهتزت هذه الثقة وأصبح كل عمل يفسر من الطرف الآخر كأنه عمل معاد أو ضد المصلحة. والقضية لم تعد مجرد خلاف سياسي. لقد حدث شرح كبير، وبات مطلوباً إعادة الثقة بين الطرفين كي يستطيعوا فعلاً الاتفاق على الرؤية السياسية وعلى معالجة القضايا الداخلية.

الموضوع السياسي جزء من الأزمة، لكن هناك تنافساً في الصلاحيات، وهناك موضوع السلاح الداخلي. ولو كانت القضية تقتصر على موضوع الخلاف السياسي لكان حل الأمر ممكناً. لكن عندما تناقش الموضوع السياسي تبرز أمور كثيرة، مثل صلاحيات الحكومة والرئاسة، وموضوع القوة التنفيذية، والأجهزة الأمنية، وتتراكم القضايا التي تبدو مترابطة بعضها ببعض.

لقد أصبح هناك تقارب في وجهة النظر السياسية، وإلى حد ما أصبح هناك إطار عام في موضوع الدولة الفلسطينية، ولا مشكلة في مبدأ إدارة منظمة التحرير للمفاوضات. وأعتقد أن "حماس" تعاملت مع هذا الموضوع إيجابياً، لكن لدينا إشكاليات داخلية تحتاج إلى حل.

هناك تأثير لكون حركة "حماس" فوجئت بنتائج الانتخابات وخصوصاً فوزها الساحق، ولم يكن لديها تصور للانخراط في السلطة والمشاركة في الحكم. وبالتالي فوجئت بهذه التركيبة الثقيلة. فقد ورثت تركة ثقيلة سواء أكان الموضوع السياسي أم المالي أم العلاقات الدولية، وحاولت قدر الإمكان أن تكيف نفسها وفق الواقع. لذلك طرحت أطروحات جديدة على "حماس"، مثل موضوع حدود 1967 وإمكان التعامل مع الاتفاقات الواقعية، إذ كانت في السابق ترفض رفضاً قاطعاً أموراً كهذه، كما أنها قالت إنها ليست ضد مبدأ التفاوض وهذه قضية جديدة، ثم جاءت وثيقة الوفاق الوطني.

لا شك في أن الرؤية التي كانت موجودة لدى "حماس" احتاجت، في فترة السلطة والحكومة، إلى إجراء تعديلات وتغييرات عليها. لكن يظل بعض القضايا التي تحتاج إلى تفصيل بحيث تصبح على شكل برنامج. وحتى لو لم يكن هناك حصار فالموقع الجديد الذي وجدت "حماس" نفسها فيه في السلطة هو بالدرجة الأولى موقع سياسي، ولذا ستجد نفسها مضطرة إلى التعامل بمرونة. لكن ربما كان لها تفكير أنها تريد منع الانزلاق السياسي الذي كان لدى منظمة التحرير الفلسطينية. وتعتقد أنها أوقفت التعامل بـ "خريطة الطريق"، وبات مطلوباً منها أن تطرح رؤية أو مبادرة سياسية لمعالجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

"حماس" بحاجة إلى الانتقال من خطاب رفضي معارض إلى خطاب سلطوي، وعندها سينتهي جزء كبير من هذه المشكلات، إذا اتفقنا على البرنامج السياسي. وهذا سينهي الاحتقان الداخلي، إذ إن "فتح" لن تقول إن هذه حكومة "حماس"، والعكس صحيح. وبالتالي لن تجد مسيرات معارضة أو إضرابات عن العمل أو نوعاً من المناكفة التي كانت موجودة وقائمة، الأمر الذي سيريح الشعب الفلسطيني بشكل كبير. ولو جرى الاتفاق وأُلفت حكومة وحدة وطنية فهذا لا يعني أن المشكلات الكبيرة القائمة ستنتهي، ذلك بأن الحكومة المقبلة ستواجه صعوبات وتحديات كثيرة.

بالنسبة إلى مشكلة القوة التنفيذية لسنا معنيين بأن تعزل هذه القوة عن الأجهزة الأمنية، فهي جزء منها، وبالتالي يتم ضبطها بالقوانين والرؤى التي تحكم السياسة الأمنية، وتعامل بالأساليب الإدارية والفنية والمهنية نفسها، أو حتى على مستوى الإشكالية السياسية الموجودة فيها. وأعتقد أن الأجهزة الأمنية جميعاً بحاجة إلى معالجة كي نستطيع صوغ وبناء مؤسسة أمنية ليست حزبية، أي غير تابعة لـ "حماس" وغير تابعة لـ "فتح". وهي بحاجة إلى جهد كبير وأموال ضخمة، لأنها تحتاج إلى تأهيل وإجراء تنقلات واسعة لانتقاء الأشخاص الأكفاء الذين سيقودون العمل الأمني. والقوة التنفيذية لن تكون عقبة بأي شكل من الأشكال وهي مدمجة، وربما يكون هناك اقتراح بتوزيعها، وسيخضع هذا للنقاش.

المؤسسة الأمنية لا يمكن محاكمتها الآن. ففي عهد نصر يوسف وهاني الحسن ووزراء الداخلية الذين تعاقبوا على هذه الوزارة، كانت هذه المؤسسة تشهد تدهوراً متواصلاً على مستوى الإدارة والترهل والفساد واستغلال الصلاحيات والتدخل في قضايا غير مشروعة، بالإضافة إلى عملية التسييس التي كانت موجودة فيها. وعندما جاء وزير من "حماس" كانت المهمة أمامه صعبة بصورة لا توصف، فقد برزت منذ البداية. كما أن بعض الأطراف في أميركا وإسرائيل كان أحياناً يدعم بعض الأجهزة الأمنية أو ينسق معها. كذلك عانينا جرّاء تقليص أظافر

الحكومة، مثلاً، المعابر لا تكون خاضعة للوزارة وإنما للرئاسة، وينطبق هذا على المعابر بيننا وبين إسرائيل. حتى الإسرائيليون لا يتعاملون مع وزارة الشؤون المدنية، بالإضافة إلى أن الأجهزة الأمنية لا تزال تتعاطى النفس الحزبي والسياسي نفسه، وهو ما أوجد أزمة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك هناك المدير العام للأمن الداخلي رشيد أبو شبك الذي خلق منصبه مشكلة كبيرة حاولنا في بعض الأوقات تجاوزها. وكان بعض القيادات يتعامل فقط مع رشيد أبو شبك ولا يتعامل مع وزير الداخلية، أو يوالي الرئيس أكثر مما يوالي وزير الداخلية. عملية الإصلاح ليست سهلة وميسرة. والقضية تحتاج إلى إعادة بناء شاملة كي نستطيع تأسيس أجهزة أمنية قائمة على القانون والنظام وعلى عدم الانتماء السياسي. وعن تأثير الأطراف الخارجية في الأزمة، أستطيع أن أؤكد من تجربتي واقترابي من دائرة صنع القرار أن "حماس" لم تتأثر بأي موقف خارجي. فعلاقتنا بإيران ليست مميزة بقدر ما هي نافذة مفتوحة لنا. وقد تطورت علاقتنا بمصر، وهي جيدة مع كل من سورية وقطر والبحرين. ولدينا توجه بتقبل أوامر أو سياسات أو توجيهات من أي طرف دولي. وشعر الجميع بذلك وإن كان أثير بعض الشكوك صراحة فيما يتعلق بهذا الموضوع. لا شك في أن بعض الأطراف، ومعها جهات أوروبية، يحاول التأثير في الساحة الفلسطينية التي هي ساحة مفتوحة وهشة وغير متماسكة. والجهة الداخلية ليست صلبة وقوية وموحدة، لكن أقول عندما نجلس إلى الطاولة للتفاوض والحوار الوطني تكون الرؤية واحدة لدى الجميع. وكل طرف له اتصالاته، وعملياً كان كل ما تم التوصل إليه من وثيقة وفاق وطني وغيرها جرى التوصل إليه بموقف وطني موحد. مع ذلك هناك أطراف تؤثر، كأن ترفض وجود فلان في الداخلية، أو وجود فلان كرئيس حكومة، وترفض آخر في المالية لأن الدول الأوروبية لا تقبل، ووضعت أميركا فيتو على بعض الشخصيات.

### الجواب الثاني

المسألة الأساسية الأولى تكمن في إعادة صوغ العلاقة بين حركتي "حماس" و"فتح"، الأمر الذي يشكل مفتاحاً لحل الإشكالات الموجودة كافة. ولو ظلت العلاقة قائمة على التنافس اللامشروع وعلى التحريض واستخدام الطرق غير المقبولة، فستدخل هذه الأمور المجتمع الفلسطيني في أزمات متواصلة. وما دامت الحركتان تشكلان الثقل الأكبر في المجتمع الفلسطيني، فلا بد من إعادة صوغ علاقتهما، بحيث تصبح طبيعية وقائمة على الاحترام والتنافس الديمقراطي كما يحدث في المجتمعات الديمقراطية كافة. وإذا تولدت الثقة بين الطرفين فإن مشكلات كثيرة ستحل. المسألة الثانية هي توحيد الرؤية السياسية، لأنها أحد أسباب الخلاف الموجود. وأعتقد أن وثيقة الوفاق الوطني يمكن تطويرها إلى أن تصبح أكثر تفصيلية. وهذا الأمر مرتبط بالتطورات السياسية. أما المسألة الثالثة فهي معالجة الملفات الداخلية بدرجة معمقة وأهمها الملف الأمني، ومكافحة الفساد والفوضى وغيرها.

وأما المسألة الرابعة فهي إذا نجحنا في تأليف حكومة وحدة وطنية من خلال رؤية سياسية موحدة نستطيع من خلال الانفتاح على العالم كسر الحصار، وبالتالي إعادة الوضع الاقتصادي الفلسطيني إلى حالة أفضل مما هو عليه الآن.

إنني لا أؤمن بالانتخابات المبكرة، فهي ليست عصا موسى لتحل المشكلات كافة. ولو افترضنا أن الانتخابات أجريت وفازت فيها "حماس" أو فازت فيها "فتح"، فإن الأمور ستعود إلى طاولة الحوار الوطني. وكما قلت في السابق "حماس" لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية الحكم وحدها، وكذلك "فتح" لا تستطيع. وقناعتي بأن الحالة الفلسطينية هي حالة خاصة تقوم على التوافق الوطني.

إحدى الإشكاليات في الحوار أننا نسير في طريق واحد، يكون واسعاً في البداية ثم يصغر ويصغر حتى يصبح ضيقاً جداً. وكان من المفترض أن تكون الحوارات في أكثر من اتجاه: الموضوع السياسي والوزارات والأجهزة الأمنية، بحيث لو واجهتنا مشكلة هنا يمكن أن ننجح هناك.

لا أتصور أنه يوجد توجه لدى "حماس" للقيام بمواجهات داخلية بشأن الانتخابات. فهي تؤمن بأن هذه القضية يمكن معالجتها عن طريق إجراءات سلمية: بالموقف القانوني، وبالمجلس التشريعي وبالمسيرات، ولا أعتقد أنه يمكن اللجوء إلى الصدام وخصوصاً بعد هذه التجربة الأليمة.

ثمة انطباع لدي في ضوء الأحداث الأخيرة (مهاجمة منزل العقيد غريب في جبالية) أنها ما كان يجب أن تحدث، وأن الجميع يخرج خاسراً في نهاية المطاف، وأن استخدام القوة والسلاح لا يحسم المسألة لا لمصلحة "حماس" ولا

لمصلحة "فتح". ربما جعلت هذه الأمور الأطراف تدفع في اتجاه وقف الصراعات، إذ إن هذه الأحداث تسيء إلى الشعب الفلسطيني داخلياً وخارجياً. وأعتقد أنه توجد فرصة لمعالجة قضية القوة واستخدام السلاح الموجودة.

### الجواب الثالث

أنا مقتنع بأنه لا توجد أمامنا خيارات متعددة، وأعتقد أن كل طرف على قناعة بأننا لا نملك الكثير من الخيارات. على سبيل المثال، لو متمسك حركة "حماس" بخيار البقاء في الحكم وحيدة، وتتمسك "فتح" بالبقاء على هذا الوضع فلا يمكن التقدم. فالطرفان بحاجة أحدهما إلى الآخر، ولا بد من أن يتعاوننا، وخصوصاً في ظل الحصار والاحتلال، كما أن أحداً لا يستطيع هزيمة الآخر، ولم يبق سوى التعايش.

قد تكون النفوس مشحونة والبون شاسعاً، لكن هناك محاولات لإعادة التقريب بين فترة وأخرى، سواء بين الرئاسة والحكومة، أو بين "فتح" و"حماس". صحيح أننا دفعنا ثمناً باهظاً ما كان يجب أن يدفع، غير أن هناك، في نهاية المطاف، خيار حكومة الوحدة الوطنية والعمل معاً. وأعتقد أنه إذا أحسنا التعاون يمكن أن يكون هناك تجربة جديدة رائدة. كما يمكن أن نعزز المفهوم الديمقراطي، بكل معنى الكلمة، إذا حدث تفاهم في شأن الرؤية السياسية. ■

(\*) قيادي في حركة "حماس" والناطق الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية (غزة).

## جميل المجدلاوي\*

### الجواب الأول

أعتقد أن جذر الأزمة الحالية يكمن في اتفاق أوسلو الذي أنتج وضعاً فلسطينياً خاصاً وفي غاية التعقيد مكن الاحتلال الإسرائيلي من أن يكون صاحب شأن ونفوذ كبير في تقرير الوضع الفلسطيني برمته. أعطى الاتفاق للاحتلال الصلاحيات الفعلية في تقرير من هو صاحب النفوذ الفعلي، ومن هو صاحب الثروة أو إمكان أن يكون صاحب الثروة. كذلك أعطى للاحتلال الصلاحيات الرئيسية في تقرير تحرك المواطنين الفلسطينيين في داخل الضفة والقطاع والقدس، كما منح سلطات الاحتلال الصلاحيات التقريرية فيمن يستطيع أن يغادر هذه المناطق أو يعود إليها. أما الانفراج الذي حصل عليه سكان قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من مناطقه فلم يلب المظهر الرئيسي الذي يؤكد تحكّم سلطات الاحتلال في حركة المواطنين من مناطق السلطة وإليها. ولد هذا الأمر بنى سياسية واجتماعية طوال حكم السلطة أنتجت شريحة من المتنفذين الذين أصبحوا يشكلون بورجوازية بيروقراطية حقيقية قادرة على التأثير في القرار الرسمي. وشكلت هذه الشريحة بالمشاركة مع أقسام معينة من البورجوازية التجارية والعقارية الجهة المتنفذة في السلطة. وتكمن خطورة هذه الشرائح في أنها تدرك ارتباط مصالحها ونفوذها وثروتها بما يقدمه الاحتلال لها من تسهيلات. لست في وارد الحديث الآن عن كيف بدأت علاقة الرئيس الراحل ياسر عرفات بهذه الشريحة وكيف تعامل معها. لكنني أستطيع القول إنه بعد أن أدرك المخاطر الكامنة في هذه الوضعية كان غير قادر على معالجة ما ترتبه من مخاطر سياسية واجتماعية. في ظل هذه الجهة المتنفذة جاءت انتخابات المجلس التشريعي التي أنتجت وضعاً جديداً أضاف إلى التعقيدات القديمة تعقيدات جديدة تتمثل في كم من التناقضات المرتبطة بما ولدته الانتخابات من نتائج. كان التناقض الأول بين برنامجين: برنامج حركة "حماس"، القوة الجديدة الصاعدة، قوة الأغلبية في المجلس التشريعي المنتخب والقوة الوحيدة في الحكومة، وبين برنامج حركة "فتح" الذي أسس مسيرة السلطة وقادها حتى يوم إجراء الانتخابات. وهذا التناقض يطال جوانب الحياة كافة. وأعتقد أن السياسات الجديدة المعلنة قبل الحوار الوطني وفي أثناءه وبعده وحتى هذه اللحظة لم تلغ حقيقة وجود البرنامجين على الرغم من تضيق المسافة التي تفصلهما. وكان التناقض الثاني بين المؤسستين القياديتين الرسميتين: بين الرئاسة بما لها من صلاحيات وبما تستند إليه من برامج وبما لها من سياسات تتجاوز حتى برنامج "فتح" في سياق محاولات التكيف وفق ما يسميه الرئيس أبو مازن الاستحقاقات العربية والإقليمية والدولية، وبين مؤسسة الحكومة التي لها أيضاً صلاحيات تعطى دوراً قيادياً ومقرراً في إدارة الشأن الفلسطيني داخل مناطق السلطة. ولم تعمل المؤسسات على توليد القاسم المشترك الذي يمكنهما من العمل بتناغم وانسجام في إطار القواسم المشتركة بينهما، وإنما على العكس من ذلك تحولتا إلى خندقين متقابلين في السياسة وفي إدارة المجتمع وفي المرجعيات القيادية وفي إدارة المؤسسة الأمنية وفي كل شيء.

أما التناقض الثالث فكان بين الحكومة كقيادة مقررّة في الشأن الداخلي المتعلق بإدارة مناطق السلطة وبين الجسم الرئيسي في أجهزة ومؤسسات السلطة الذي يتشكل في معظمه من حركة "فتح" وأشياعها. وبما أن ازدواجية السلطة بدأت تتشكل كحالة قائمة في الوضع الفلسطيني قبل انتخابات المجلس التشريعي، إذ فرضت "حماس" بفعل الأمر الواقع نفسها كقوة موازية لمؤسسات السلطة الرسمية تكرست ازدواجية السلطة كواقع بعد الانتخابات، لكن في إطار تبادل للمواقع. فقد أصبحت "حماس" هي القيادة الرسمية، وأصبحت "فتح" هي التي تفرض الازدواجية من الموقع غير الرسمي. وفاقم هذا الأمر الأزمات المرتبطة بازدواجية السلطة عادة، لأن "حماس" كانت تفرض واقع الازدواجية من خارج إطار المؤسسة، أما "فتح" فتفرضه من داخل المؤسسة وخارجها. ودفع هذا بـ "حماس" إلى إعادة إنتاج بعض المظاهر السلبية في سلطة "فتح"، من نوع تشكيل جهاز أمني خاص، أي قوة أقرب إلى ميليشيا مسلحة. وظل الوضع كذلك حتى بعد مشاركة بعض القوى في هذا الجهاز، وكذلك إعادة إنتاج حزبية الوظيفة وربط الوظيفة بالانتماء التنظيمي.

وأما التناقض الرابع، الذي ارتبط بنتائج الانتخابات، فكان استحضار مزيد من الضغوط العربية والإقليمية والدولية، وقيل كل شيء الضغوط الإسرائيلية على شعبنا بكل ما نجم عنها من صعوبات، كان من أبرزها وأكثرها شراسة الحصار المفروض على شعبنا.

هذه التناقضات المستحدثة، بالإضافة إلى تعقيدات الوضع الفلسطيني أصلاً، ساهمت في مفاقمة الأزمات الفلسطينية. وفي هذا الواقع الموضوعي لظهور اتجاهات تعمل على عرقلة أي محاولات للوصول إلى وفاق وطني يحل ما يمكن حله من هذه التناقضات وما يجب حله، أرى أن المعسكرين يضمنان من يعمل على عرقلة الوصول إلى اتفاق أو إلى توافق وطني.

في معسكر الأغلبية السابقة وحلفائه، يعمل على عرقلة الوفاق طيف سياسي واجتماعي يضم فيمن يضم بعض ذوي النفوذ والمصالح الخاصة الذين يرون في الوفاق الوطني واستقرار أوضاع السلطة تهديداً لاستمرار هذه المصالح. كما يضم بعض أصحاب الملفات السود على تنوعها، سواء أكانت اقتصادية أم أمنية أم لها علاقة بالتداول على أموال الناس وكرامتها، إلخ. ويرى هؤلاء في استقرار أوضاع السلطة تهديداً جدياً لهم بفتح هذه الملفات السود وبإعمال قوانين الكسب غير المشروع ومن أين لك هذا، أو بفتح الملفات التي تحتوي على إدانات صريحة لهم.

كذلك هناك أصحاب بعض الاتجاهات السياسية الهابطة، مثل أصحاب وثيقة جنيف، ووثيقة نسيبة - أيالون، الذين يرون في التوافق الوطني بين "فتح" و"حماس" والقوى الوطنية الفلسطينية الأخرى سقفاً سياسياً أعلى من البرامج التي يدعون إليها ويسوقونها، والتي باتت ارتباطات بعضهم تشده دائماً نحو الهبوط بالقاسم الوطني الفلسطيني المشترك. كما أن هناك بعض القوى الهامشية التي تجد لنفسها موطئ قدم في مساحة هذا التناقض الحاد والصارخ، ويظل يعتاش على هذا التناقض الذي يعطيه هامشاً من الحركة والعمل.

وفي المعسكر الآخر، ثمة من يرى في نتائج الانتخابات تفويضاً في الاستفراد بالسلطة. وقد عمل هذا الفريق على منع الوصول إلى أي حد من القواسم المشتركة التي تفتح إمكان الائتلاف أو المشاركة الوطنية في تأليف حكومة وقيادة السلطة في أي مستوى من مستويات هذه الشراكة، مثلما أظهرت الحوارات التي سبقت تأليف الحكومة. كما بينت انتخابات هيئة رئاسة المجلس التشريعي أن هناك نزوعاً حقيقياً نحو التفرد من جانب هذا الفريق. كذلك في إطار الأغلبية الجديدة هناك من ينظر إلى السلطة، أو إلى قيادته للسلطة باعتبارها فرصة لتحقيق بعض المكاسب الشخصية والتنظيمية، بطبيعة الحال، تحت مبدأ تعويض ما فاتنا من سنوات السلطة، وهو ما يفسر آلاف الموظفين الجدد من لون واحد، ومئات موظفي الفئة الأولى على اختلاف مستوياتها.

نحن أمام بداية تشكيل شريحة جديدة في إطار هذا الطيف السياسي من أصحاب المصالح الذين سيزيدون بسبب صراعهم مع أصحاب المصالح السابقين في تفاقم الوضع الداخلي وتعقيداته. ومن أخطر الشرائح المعوقة في هذا المعسكر ما يمكن تسميته بشريحة ذات نزوع ثأري لا تريد قصر تداول السلطة على الانتقال السلمي الديمقراطي الذي يؤسس لسلام اجتماعي وديمقراطية حقيقية يمكن أن يستمر ويتواصل البناء عليه، وإنما تريد أن تجعل من هذا التداول فرصة ووسيلة للثأر والانتقام ممن أساء إليها في الفترات الماضية. وقد اعتبرت هذه الشريحة الأخطر في التناقضات المباشرة لأنها تشكل مع أصحاب الملفات السود الزيت المستمر في تغذية نيران الفتان الداخلي. هذه هي أبرز ملامح الوضع الفلسطيني الراهن وتناقضاته الأبرز، ولا أريد أن أقول الرئيسية. إلا إنها التناقضات التي يجب أن يعمل الكل الوطني لمعالجتها، وقناعتي بأن معالجتها ممكنة.

من المؤكد أن عدم وجود تيار ثالث يؤدي دوراً فاعلاً يزيد في حدة الاستقطاب السياسي. لا تنس أن الانتخابات أعطت حركتي "فتح" و"حماس" 85% من مجموع أصوات الناخبين، وبالتالي أي قوة بينهما في هذه اللحظة لن تؤثر كثيراً في تعديل ميزان القوى بين طرفي هذا الاستقطاب.

طوال التجربة الفلسطينية هناك دور دائم للأطراف الإقليمية. ومنذ أن كان هناك قضية فلسطينية كان الدور الإقليمي حاضراً. وبطبيعة الحال، الدور الأبرز السلبي هو دور العدو الإسرائيلي. لكن هذا لا يلغي وجود أدوار لأطراف أخرى. لقد تعمدت أن أبرز التناقضات الداخلية الفلسطينية لأنها في تقديري هي الأساس، وهي الحلقة التي إذا أمسكنا بها نستطيع أن نمسك بباقي حلقات السلسلة بما في ذلك الحد من تأثيرات الدور الإقليمي. ومن خلال مراقبتي ومتابعتي لبعض ما أسمع وأرى أشعر بأن هناك مبالغة في الحديث عن الدور الإقليمي تشكل هروباً من الاستحقاقات المباشرة المطلوبة منا كفلسطينيين بصورة عامة، والمطلوبة من طرفي الاستقطاب الحاد بصورة خاصة، وتحديداً من أصحاب القرار في الاتجاهين، لأن العوامل الإقليمية لن تكون مؤثرة إلا إن وجدت من يحملها ويتكيف وفقها في الوضع الداخلي.

هنا نحن لا نتحدث عن أشخاص أو عن طابور خامس بالمعنى الكلاسيكي أو بالمعنى السائد، وإنما عن قوى وشرائع اجتماعية، ولهذا يجب أن يكون التركيز هنا. وفي حال نجاحنا في معالجة التناقضات بهذه النظرة، أعتقد أن تأثيرات العوامل الإقليمية والدولية في الوضع الفلسطيني ستتراجع كثيراً.

## الجواب الثاني

أعتقد أن وثيقة الوفاق الوطني التي أسس لها القادة في السجون الإسرائيلية تضمنت المبادئ البرنامجية وآليات العمل والمؤسسات التي يمكن أن تخرجنا من هذه الأزمة. لقد حددت وثيقة الوفاق الوطني بوضوح أننا نمر بمرحلة تحرير وطني وديمقراطي بما يعنيه ذلك من تداخل بين نضالنا الوطني ومقاومتنا للاحتلال والعدوان الإسرائيلي وكل أشكال المقاومة وبين أهمية البناء الديمقراطي للمجتمع وللعلاقات الوطنية الفلسطينية. وفي ضوء هذا التحديد وارتباطاً به، حددت الوثيقة أهداف النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة بطرد الاحتلال من المناطق التي احتلت منذ سنة 1967، وبإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة عليها وعاصمتها القدس الشرقية، وبحماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة 194. وهنا حسمت الوثيقة أي تردد في شأن الأهداف الوطنية وتجاوزات النغمة التي اعتبرت نغمة غير صحيحة وغير صحية التي تتحدث عن حل عادل متفق عليه على أساس القرار 194، لأن وثيقة "جنيف"، سيئة الذكر، أعطت الحل المتفق عليه بعض التفسيرات. والقرار 194 يتحدث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويض من لا يعود.

بعد ذلك حددت الوثيقة أدوات العمل الوطني ومؤسساته، إذ نصت بوضوح على حكومة وحدة وطنية تضم كل من هو مستعد من القوى والشخصيات الوطنية المؤهلة للمشاركة في حكومة كهذه. وحددت مهمات هذه الحكومة باعتبارها مهمات تحقق الصمود والأمن والكرامة، وتحفظ للإنسان الفلسطيني وللمجتمع الفلسطيني القدرة على مواجهة هذا الواقع الفلسطيني المعقد الذي أشرنا إليه. ثم حددت بوضوح ضرورة تطوير وتفصيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية بالانتخاب، وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي حيث أمكن ذلك، وبأعلى توافق فلسطيني ديمقراطي ممكن حيث لا نستطيع إجراء الانتخابات. وأكدت أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي الناطقة باسمه في المنتديات والمحافل الدولية والإقليمية كافة. كذلك شددت الوثيقة على بناء وتفصيل مجلس الأمن القومي الذي يعالج، فيما يعالج، حالة الفلتان، ويوحد المرجعيات الأمنية، وينهي حالة المجابهة بين مختلف الخنادق والأجهزة الأمنية.

ويعني هذا أن وثيقة الوفاق الوطني تضمنت سبل الخروج من هذه الأزمة. وكان الأساس في ذلك هو بناء مؤسساتنا على أسس انتلافية وحدوية. ويدعوني هذا إلى تفسير السلطة والمعارضة بالنسبة إلى شعبنا الواقع تحت الاحتلال، لأن الحديث عن السلطة والمعارضة، أو الحكومة والمعارضة يجب ألا يكون في أي وضع من الأوضاع على حساب إيجاد الأطر التي تمكننا من تحشيد كل قوى الشعب في مواجهة الاحتلال. وتصبح المعارضة في هذه الحالة على شكل تنافس ديمقراطي بين البرامج والسياسات المختلفة خارج السياسات والبرامج التي تشكل القاسم المشترك، لأن القاسم المشترك لا يلغي التباينات بين القوى. فتبدأ القوى تحتكم إلى الشعب فيما هو مختلف في شأنه من دون أن يكون ذلك على حساب تحشيد كل قوى الشعب بكل أطيافه السياسية والاجتماعية والوطنية في مواجهة الاحتلال.

شخصياً، لا أرى سبلاً للخروج من الأزمة الداخلية الفلسطينية، مع المحافظة على جوهر النضال الوطني الفلسطيني المنطلق من التحديد الدقيق لطابع المرحلة للنضال الوطني الفلسطيني باعتبارها مرحلة تحرير وطني وديمقراطي، خارج إطار ما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني. وما كان مطروحاً علينا هو آليات لتنفيذ هذه الوثيقة. وقد توصلنا فعلاً إلى آليات تُنفذ منذ آب/أغسطس الماضي، لكن للأسف الشديد اتفق الرئيس أبو مازن ورئيس الحكومة إسماعيل هنية على تأجيلها ليفاجأنا بعد ذلك بما عرف بالمحددات وبين الحركتين "فتح" و"حماس"، ثم تلى ذلك استدراكات "حماس" لهذه المحددات. وشكلت هذه المحددات والاستدراكات الخروج الملموس من جانب الرئيسين والحركتين عن وثيقة القواسم المشتركة. فأعادنا معاً الحوار إلى مربعه الأول وعدنا من جديد ندور في أتون أزمة التجاذب الثنائي والحوار الثنائي بين الحركتين؛ هذا الحوار الذي يأخذ في كثير من الأحيان أشكالاً سلبية وضارة جداً، سواء أكان هذا التراسق الإعلامي وتبادل الاتهامات التي تتجاوز كل الحدود المقبولة في الخلاف بين القوتين الوطنيتين، أم هذا الحوار بالسلح الذي أسال الدم الفلسطيني وتجاوز ما اعتبرناه طوال فترة المقاومة المسلحة الفلسطينية خطأ أحمر لا يجوز تجاوزه، لكن للأسف الشديد جرى تجاوزه بأخطاء وبحسابات أقل ما يمكن وصفها

بأنها ضارة وسلبية وفئوية تخدم الفريقين اللذين أشرت إليهما في تناول الأطراف التي تعمل على عرقلة الوصول إلى اتفاق. ولهذا وجهنا نداءً إلى الجميع بعدم الانجرار إلى هذا الاقتتال، بما في ذلك الدعوة إلى تمرد القواعد على القيادات التي تدفعها إلى هذه الوجهة المدمرة.

### الجواب الثالث

أعتقد إن إمكان الخروج من الأزمة هو أمر واقعي، وأمامنا فرصة حقيقية للخروج منها بالعودة إلى الحوار الوطني الشامل، وترك مواقع هذا التجاذب الثنائي. وأظن أن الهروب إلى العواصم العربية أو إلى غيرها، أو إلى طريق الوساطات من وراء ظهر الكل الوطني وخارج طاولة الحوار، لن يحقق لأصحابه ولا لشعبنا الهدف المرجو، وإنما على العكس، سيقود هذا الطريق أصحابه إلى إعادة إحياء بعض النماذج التي اعتبرت أسوأ ما أنتجته المؤسسة الفلسطينية الرسمية. وأعتقد أن الأهداف النبيلة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر الوسائل النبيلة. أمّا إعادة إحياء أدوار النماذج التي شكلت الأمثلة الصارخة للفساد السياسي والمالي فتلحق أفدح الأضرار بالوجهة الوطنية العامة، ولا ينسجم الحديث عن برنامج الإصلاح والتغيير مع سياسة كهذه. وبقينا أن أي اتفاق يمكن أن ينتج أصلاً بمثل هذه الأدوات هو اتفاق سيئ، ولن يكون إلا نحو التكيف وفق الشروط والإملاءات الأميركية والإسرائيلية.

لذا، السبيل إلى الخروج من هذه الأزمة هو العودة إلى الحوار الداخلي الفلسطيني، وعلى طاولة الحوار الوطني الفلسطيني التي أثبتت بإنجازها وثيقة الوفاق الوطني أنها الضمانة الحقيقية للاتفاق. وقبل أن أنهى هذه النقطة أود أن أشير إلى أن الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة للرئاسة والمجلس التشريعي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار توافق وطني. ومن دون تحقيق مثل هذا التوافق فإن هذه الدعوة تنطوي على مخاطر حقيقية تهدد أمن المجتمع الفلسطيني والعلاقات الوطنية الفلسطينية وسلامتهما.

لا أريد أن أدخل في قانونية أو عدم قانونية هذه الدعوة، لأننا أمام موضوع سياسي بامتياز، يجب ألا يقرر فيه سوى المصالح الوطنية الفلسطينية وسلامة المجتمع والعلاقات الفلسطينية، مع الاحترام الكامل للقوانين الناظمة للمجتمع. ■

(\*) عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية  
لتحرير فلسطين (غزة).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)